

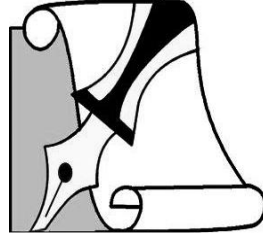


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يعرف لبنان هذه الأيام الأزمة الأكبر من نوعها منذ سنوات طويلة طابعها الأهم معيشي، لكن شابتها التباسات سياسية تبعا للانقسامات السياسية الحاصلة، وهو وضع مرشح للاستمرار لفترة طويلة.

انفجرت الأزمة مع قرارات حكومية اتّسمت بالرعونة فرضت ضرائب مجحفة على اللبنانيين، فامتألت الشوارع بالمتظاهرين المحتجين في ظل عنوان وطني موحد، إلا أن بعض القوى استغلت ذلك للتسلل ومحاولة ضرب العهد الحالي، وبالتأكيد محاولة ضرب محور المقاومة وحزب الله.

جاءت تلك القرارات الحكومية ليفيض كأس المرارة لدى الناس بعد أزمات معيشية متتالية لم تلتفت إليها السلطة. وفي محاولة للملمة الأمور، أعلن رئيس الحكومة سعد الحريري في بداية الأزمة الأخيرة عن مهلة الـ 72 ساعة للخروج بقرارات اقتصادية صعبة على الحكومة. وهو تلقى تجاوبا ممن سّمّاهم شركاءه في التسوية وفي الحكومة، أمكن من خلاله الوصول إلى ما وصلت إليه الحكومة، لناحية إقرار مشروع موازنة العام 2020 بصفر عجز، وإحالته إلى المجلس النيابي ضمن المهلة الدستورية للمرة الأولى منذ سنوات طويلة، وأيضا لناحية توافق المكونات السياسية داخل الحكومة على ما سميت ورقة إصلاحية، لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية. والغاية الأساس منها، هي احتواء الشارع الذي أفلت من يد السلطة وأحزابها، وبدأ يفرض إرادته وخياراته عليها.

هي قرارات أولى من نوعها، لكن واقع الكارثة الاقتصادية كان خارج قدرة الحكومة على إقناع الناس، ولم تلق هذه الورقة صدى ايجابيا لدى المحتجين في الساحات، وأخذت الاعتراضات بالتصاعد وهو أمر يوحي أن بقاءهم في الشارع ليس محددًا بسقف زمني.

الواضح أن هذه الورقة المسماة إصلاحية، جاءت كنتيجة سريعة لضغط الاحتجاجات في الشارع، التي فرضت هذه الصحوّة المتأخرة من قبل السلطة التي انتظر بعض أركانها نحو 30 عاما للخروج بمقررات كهذه ما يطرح أسئلة متنوعة:

لماذا انتظرت السلطة إلى اليوم لكي تصل إلى مثل هذه الورقة، طالما أنه كان في إمكانها الوصول إليها قبل الآن، وبهدوء، قبل أن تضطر إلى اتخاذها تحت ضغط الشارع؟ ألم تكن لتوفر على البلد الخضة السياسية والاقتصادية والشعبية التي حصلت، وما زالت تتفاعل؟ ناهيك عما سنتركه من آثار كارثية على الاقتصاد؟ وهل

هي خطوة جديّة، وهل هي محصنة سياسياً؟ ثم هل الورقة المسماة إصلاحية هي إصلاحية بالفعل؟ وهل تحاكي فعلاً مطالب اللبنانيين؟ أم أنها مجرد إبرة مخدرة لتسكين وجع الناس، قبل أن تنسى السلطة وعودها؟ ثم هل إن ما أدرج في هذه الورقة من بنود قابل فعلاً للتطبيق من دون معوقات، كتلك التي اعتادت السلطة على وضعها أمام بنود عادية ومواضيع بسيطة وأقل أهمية من أي من البنود التي أدرجت في الورقة الإصلاحية والتي من شأنها القضاء على مصالح كبيرة لبعض أركان السلطة؟

لا شك أن ما قبل تاريخ 17 تشرين الأول، وهو تاريخ تصاعد الاحتجاجات وزعتها للسلطة، هو غير ما قبله، وقد جاء نتيجة تضحية اللبنانيين وتراكم نضالاتهم. ولكن بعد أن ثبت أن الثقة منعدمة بالطبقة الحاكمة، هل تستطيع هذه الورقة بناء الثقة بين هذه الطبقة والناس؟

لقد حاولت السلطة امتصاص نفمة اللبنانيين وكأنها حسمت خيارها نحو التوجه إلى عمل يعيد تصويب المسار نحو المعالجات المطلوبة، أو الحد الأدنى منها، ولكن هذا التوجه لم يشف الغليل وواضح أن السلطة لم تستطع أن تسوق حلها لدى المحتجين في الساحات اللبنانية، وما قدمته لهم من حلول لا يرقى إلى مستوى ما ينادون به.

المأزق كبير، وحال المراوحة مرشح للاستمرار طويلاً. من ناحيته، حاول الحريري استرضاء المحتجين عبر تفهمه لمطالبهم وأسباب تحركهم، وكذلك عبر تضمين ورقة الحل تلك، ما يشبه النقد الذاتي، ومحاولة تقديم حكومته في موقع العازم على العمل وفق سلة العلاجات المحددة في الورقة الإصلاحية التي قدمها وأقرها مجلس الوزراء، عازفاً على الوتر النفسي معهم. لكن ذلك لم ينفع.

والواقع أن الحريري يعتبر بأن الحكومة اتخذت قرارات نوعية وجريئة، من شأنها أن تضع الأزمة الاقتصادية على مسار المعالجة الجذرية، وهذا ما وافقه عليه خبراء اقتصاديون عديدون، وصفوا بعض القرارات بأنها تتسم بالجرأة والأهمية البالغة، إلا أن هؤلاء سجلوا على الحكومة أنها أبقت الأمور من دون مسار تنفيذي وواضح، علماً أن بعض القرارات كانت ثورية بالفعل وقد أعفت الموازنة الناس من الضرائب التي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إليهم.

والواقع أن المأزق الحالي الذي يخرج عن أية حلول جذرية حتى الآن، لا يشمل فقط أركان الحكم، فإذا كان المحتجون غير راضين عن الورقة الإصلاحية التي اقترتها الحكومة، فإن الجهات المانحة في سيدر، كالبنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والدول المشاركة قد لا تكون راضية، لأنها تطالب بإصلاحات هيكلية.

لكن في كل الأحوال، فإن الورقة التي أقرها مجلس الوزراء مختلفة عن الأوراق السابقة، ويمكن توصيفها بأنها ورقة إصلاحية فعلا تلبي مطالب سيدر ووكالات التصنيف الدولية والدول المانحة، وفي الوقت نفسه تضع الأزمة الاقتصادية والمالية على المسار الصحيح لوقف التدهور.

والحال أن الورقة هي مدخل للمعالجة، وهي لا تطال المواطنين، ولا توجد فيها ضرائب ورسوم، وكذلك لا تطال موظفي القطاع العام. وهي تحدد في شكل واضح آلية معالجة الكهرباء، إن من ناحية تعيين الهيئة الناظمة، أو مجلس الإدارة أو من ناحية دفتر الشروط الذي تمت الموافقة عليه من قبل الجميع، أو من ناحية المعامل التي سيبدأون بنائها، وهذه مسألة بالغة الإيجابية.

ولعل الرمزية الأهم فيها هي مساهمة مصرف لبنان والقطاع المصرفي في شكل فعال في خفض خدمة الدين العام. وأيضا التأكيد على مكافحة الفساد، وهو مطلب أساسي للمحتجين، ولا سيما من ناحية قانون استرداد الأموال المنهوبة، أو من ناحية تأكيد رئيس الجمهورية ميشال عون على رفع السرية المصرفية عن جميع المسؤولين في الدولة، وعن طريق إخضاع التلزيقات والمشتريات إلى المناقصات العامة، وكذلك إخضاع الاستثمارات العائدة للمؤسسات العامة من دون استثناء، وخاصة قطاع الاتصالات، إلى موافقة مجلس الوزراء، وهذا أمر مهم. يضاف إلى ذلك أمور أخرى كضرب ميزانية المجالس الهادرة للأموال وموضوع السكان على المعابر، وتخفيض مخصصات الطبقة الحاكمة الذي يعد رمزيا لكنه معنوي.

على أن هذه الورقة جاءت متأخرة، وتحت ضغط احتجاجات الشارع، وإذا كانت خطوة إيجابية وإصلاحية فعلية، إلا أن القطار يبدو أنه فات بالنسبة إلى العلاقة بين أركان السلطة والناس الذين لا ثقة لهم بها.. إلا مع قرارات ثورية تتجه إلى وجدان الناس وثبتت تنفيذ ما اتفق عليه وما هو مقبل .

وكلمة حق نقال، فإن أركان السلطة التي حكمت في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية يتحملون الجزء الأكبر مما يحدث، من دون استثناء. ولعل المفارقة تكمن في أن الطرف الأبرز في البلاد، حزب الله، كان بعيدا عن السلطة ولم يكن مسموحا له حتى بترجمة تفوقه الشعبي الكبير على الساحة الشيعية في السلطة التشريعية، بالتوازي مع قوى في الشارع المسيحي كانت تعاني الاضطهاد السياسي والإنساني حتى، فكان هؤلاء والحزب بعيدين عن فساد السلطة حين تراكم الجزء الأهم من الدين العام.

في المشهد العام، يبدو لبنان تحت أنظار العالم، وحتى الآن، المؤشرات ترجح دعم بقاء الرئيس سعد الحريري على رأس الحكومة، من دون إستبعاد تعديل وزارى أو الانتقال إلى حكومة تكنوقراط، الذي دونه عقبات كبيرة.

حصل الحريري على دعم دولي كبير، ويقف المجتمع الدولي على مسافة واحدة بين دعم إصلاحات الحريري، وبين عدم المساس بالحراك السلمي، ويعتمد على الجيش لحماية المتظاهرين شرط إمتناع هؤلاء عن العنف، ما يعني عمليا أن الجيش يتمتع بغطاء محلي ودولي للقيام بهذه الخطوة، وأن في الأمر رسالة واضحة للجميع بضرورة إحترام رأي الناس وحمايتهم من جهة، وعدم السماح بالعنف وقطع الطرقات من جهة ثانية.

ولا شك أن الدعم الدولي العلني للرئيس الحريري والذي يضاف إلى دعم محلي من القوى الكبرى وأهمها حزب الله لحماية الاستقرار، يتصدى لقوى إستغلت غضب الناس لشن حملة سياسية ممنهجة ضد العهد والحكومة والحزب، وفي مقدمتها القوات اللبنانية، ومعها حزب الكتائب وأحزاب وتيارات أخرى، وفي موازاتهم زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي يريد ضرب العهد ولكنه لا يريد الصدام مع الحزب ويحفظ العلاقة مع رئيس مجلس النواب نبيه بري وخاصة مع الحريري، ولكنه يستهدف في الدرجة الأولى رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل. على أنه ينحو صوب التهذئة، وظهر ذلك في الطلب من المناصرين عدم إستخدام عبارات نابية في التظاهرات، ثم ظهر في دعوة وزير التربية الاشتراكي أكرم شبيب لفتح المدارس حتى ولو إضطر إلى التراجع عن الأمر لاحقا أمام ضغط الشارع.

ويبدو أن الدعم الدولي سيستمر وهو ما يراهن عليه الحريري وأركان الحكم، بينما من المستبعد أن تخفت حركة الشارع حتى أنه يخشى أن تتطور صوب محاولة الحراك قطع الطرقات بالقوة ورفع مستوى التحدي، فينزل الجيش بقوة أكبر ويصبح البلد في مرحلة جديدة مقلقة خصوصا إذا أصرت القوات اللبنانية، ومعها الكتائب في بعض المناطق مثلا، على الانتشار في مناطق نفوذها ضد التيار الوطني الحر الذي لن يرضى بالاستمرار في حال المراوحة الذي يؤدي جدا العهد. وقد تحصل صدامات في مناطق متعددة بين المحتجين وقوى في السلطة، وبات أمام السلطة مهمة توجيه صدمة سياسية فعلية وإيجابية قد تكون فرط الحكومة لتشكيل واحدة جديدة، على أن هذا الأمر من المرجح أن لا يهدىء كل الشارع وإن يكن قد يكبح جماح اندفاعته.

يحدث كل ذلك في الوقت الذي يتعرض فيه محور المقاومة لاستهداف واضح من قبل متلقفي الحراك وداعميهم الدوليين، لكن الأمر لن يهز موقع حزب الله وهو شبيه بما حدث العام 2005 حين كانت الأمور أخطر بكثير. وفي موازاة ذلك، يقف المجتمع الدولي راغبا بإعادة لبنان إلى الاستقرار، خصوصا بعدما تبين أنه حريص على الاستقرار اللبناني، ليس حبا بلبنان، ولكن خشية من تأثره من هزّ الاستقرار، ونتيجة حتمية لكون حزب الله

الذي كان يراد تطويقه بعد العقوبات، قد استوعب كعادته الأمر وظهر بمظهر حامي العهد ورئيس الحكومة ومتحكماً بمفاصل البلد.

هذه الفجوة بين المطالب المحقة للناس وبين طروحات السلطة بدت بوضوح في الردود على الكلمة التي وجهها رئيس الجمهورية ميشال عون إلى المتظاهرين في الساحات، والتي لم تحدث الصدمة السياسية المطلوبة.

عرض الرئيس عون رؤية جدية بالاهتمام لمكافحة الفساد وآلية لها، لكنه خرج بها متأخراً بعد أسبوع على خروج اللبنانيين إلى الشوارع. كما أن كلمته جاءت أقل بكثير من تقديرات المحتشدين في الساحات ولم تخرج عن منطلق أهل السلطة مجتمعين برمي كرة المسؤولية على الغير وتحديد على مجلس النواب، مع التشديد على أن العهد هو آخر من يجب إدانته بالأزمة الاقتصادية التي حدثت وتحمل مسؤوليتها قوى غرقت وأغرقت البلاد بالفساد منذ ما بعد إقرار اتفاق الطائف.

وبطلبه من المتظاهرين تشكيل وفود تنوب عنهم في نقل مطالبهم إلى القصر الجمهوري، خصوصاً وأننا أمام حراك يفتقر إلى قيادة موحدة، كان رئيس الجمهورية يوجه طلباً متعذراً على المجتجين أنفسهم، علماً أن عون تعهد للمتظاهرين بأن يكون ضمانتهم بينما هو نفسه ألمح في خطابه إلى ما كان يشكو منه دائماً بأنه بعد اتفاق الطائف أصبح رئيس الجمهورية بلا معظم صلاحياته.

هنا، تجدر الإشارة إلى فجوات مطلبية بين المتظاهرين أنفسهم، وهو أمر بدأ جلياً من جولات عديدة بينهم بين من يطالب بحكومة تكنوقراط أو حكومة كفاءات أو حتى حكومة عسكرية، وانتخابات نيابية سريعة، كما أن البعض دعا إلى إسقاط رئيس الجمهورية وانتخاب رئيس من الشعب!

يبدو النضج غائباً عن الكثيرين عبر هذه الطروحات، وهو ما يصعب من الأمور ناهيك عن متسلكي الحراك ذوي الأجندات الذين يحتفظون بنوايا خبيثة لإسقاط العهد والتأمر على حزب الله.

على أن النقطة الإيجابية الأبرز في خطاب رئيس الجمهورية، أنه فتح الباب أمام إعادة النظر بالوضع الحكومي، من نافذة التغيير الحكومي الشامل، أو التعديل الحكومي سواء عبر الطلب من بعض الوزراء تقديم إستقالاتهم أو إقالة بعضهم، فضلاً عن تعيين بدلاء لوزراء القوات اللبنانية الأربعة المستقلين.

هذا الأمر تبلور عبر مناقشات عميقة على وقع احتجاجات الشارع، وهو أمر جاء بصعوبة ذلك أن رئيس الجمهورية، ومنذ إنطلاق الحراك لم يفتح حتى كوة صغيرة في موضوع التعديل أو التغيير الحكومي. هو كان يتمنى تغييراً وزارياً يطيح بكل من الوزراء علي حسن خليل ويوسف فنيانوس ووائل أبو فاعور ومحمد شقير، وأن يتولى رئيس الحكومة سعد الحريري بالتعاون مع الوزير جبران باسيل تعيين أربعة وزراء محل وزراء

القوات اللبنانية، بما يضمن أكثرية الأصوات في مجلس الوزراء لتكتل لبنان القوي وحده. وعندما علم أن مفتاح التعديل الحكومي يبدأ من عند إسم باسيل، كان جواب القصر الجمهوري أن التضحية بباسيل ستفتح شهية البعض لأن الخطوة التالية ستكون هي المطالبة بإسقاط العهد.

أعطى الحريري لنفسه مهلة قصيرة، فإما أن يكون هناك تغيير حكومي وإما يقدم على خطوة لم يحدد طبيعتها. وكان دخل أكثر من عنصر ضاغط على موقف رئاسة الجمهورية. من البعد العائلي الضيق جدا إلى البعد الدولي، مروراً ببعض أصدقاء رئيس الجمهورية الذين يثق بهم وقد صارحوه القول بأن المخرج من الأزمة يكون بتغيير حكومي شامل، وأن حزب الله الذي أراد حماية العهد والحكومة منذ الساعات الأولى للحراك لا يمانع التغيير الحكومي، طالما أن الخط الأحمر هو العهد نفسه، وهو الأمر نفسه الذي علم عبر مصادر من عند الحريري نفسه.

وكان اللافت في الموقف الدولي رسالتان تكملان بعضهما البعض. الأولى، نقلها السفير الفرنسي برونو فوشيه من الرئيس إيمانويل ماكرون إلى عون، وتتضمن دعوة صريحة إلى تقديم تنازلات من أجل الحفاظ على الإستقرار والمضي في الإصلاحات. علماً أن فوشيه نفسه كان يقارب ملف الحراك في الشارع اللبناني بلغة أكثر تساهلاً، غير أن خلية الأزمة في قصر الأليزيه قررت إرسال رسائل أكثر دلالة في التعبير عن خطورة الموقف الداخلي في لبنان.

الرسالة الثانية حملها المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيش إلى القصر الجمهوري بإسم مجموعة العمل الدولية الخاصة بلبنان وهي مقربة من الإدارة الأميركية، وتتضمن تأكيداً على ما نقلته المجموعة سابقاً إلى المسؤولين اللبنانيين حول وجوب حماية التظاهر السلمي ومنع أية محاولات للتصدي بالسلاح أو العنف للمتظاهرين، وإدانة أية ممارسات تؤدي إلى أعمال عنف تهدد الإستقرار بما فيها قطع الطرق على المواطنين. غير أن النقطة الأهم هي تأييد المجتمع الدولي لأية إعادة نظر بالوضع الحكومي شرط أن تتم بسلاسة ومن دون أية إنقلابات ودعم الجهود التي بدأتها الحكومة اللبنانية للمضي في الإصلاحات.

وقد أعطت تلك الرسائل مفاعيلها، وبالتزامن، كان الحريري يتعرض لضغط من رئيس الإشتراكي وليد جنبلاط من أجل المبادرة إلى تقديم إستقالته، على قاعدة أن يتضامن معه وزراء الإشتراكي بالإستقالة فوراً، وأن هذا هو المخرج الوحيد الذي يحدث صدمة إيجابية للشارع، فضلاً عن رسائل تلقاها الحريري من الداخل والخارج تؤكد له أنه في حال إستقالته لن يكون هناك من مرشح لرئاسة الحكومة غيره، بصفته يشكل عنواناً لإستمرارية الدولة والإصلاحات والإستقرار.

على هذا الصعيد، لا يبدو أن المنافس الأبرز للحريري على رئاسة الحكومة وهو الرئيس نجيب ميقاتي في وارد الحل محل الحريري ناهيك عن كونه غير مرحّب به من قبل حزب الله، بينما لا يحتفظ أي منافس بحظوظ قريبة من حظوظ ميقاتي ناهيك عن رفض سعودي وأميركي تام لأي مرشح من قوى ما يعرف بـ 8 آذار .

على صعيد العهد، أو الرئاسة، يبدو الرئيس عون محصّنا عبر عوامل داخلية أهمها موقف حزب الله المؤيد بقوة له، وثانيها البطيريركية المارونية التي ترفض المساس برئيس الجمهورية في الشارع وهو الأمر الذي حدث العام 2005 بين البطيريريك نصر الله صفير والرئيس إميل لحود حين كان الأخير محاصرا. يضاف إلى ذلك أن لا رغبة دولية بتغطية أي تحرك يهدف إلى المسّ بموقع رئاسة الجمهورية، أو بالمجلس النيابي أي إجراء إنتخابات نيابية مبكرة، إلا أن ذلك لن يمنع من تركيز المجتمع الدولي على إطلاق ورشة القانون الإنتخابي سريعا، حتى يلامس نبض الشارع اللبناني الغاضب، حسب المناخات التي عكستها عواصم غربية، وأعدت خلالها التأكيد على عنصرين ضامين للإستقرار اللبناني حسب رأيها، أولهما، الجيش اللبناني، وثانيهما، مصرف لبنان المركزي.

في هذه الأثناء، قد تمر البلاد بحالة دوران مفرغة لفترة طويلة، المحتجون مستمرون في الحراك، الأحزاب والتيارات المتسلقة للحراك ستخوض معركة حياة أو موت خاصة بعد استقالة وزراء القوات اللبنانية وسيخوض زعيم القوات سمير جعجع معركته حتى آخر نفس كونه لا يستطيع العودة إلى الوراء ما سيدفعه إلى خسارة أكبر.

في المقابل، يبدو حزب الله حارسا للنظام، لن يسمح بسقوط العهد، وسينصت في المقابل مليّا لنبض الشارع الذي بات يحتقر الفساد وقد جاءت فرصته للتعبير عن مكنوناته في وجهه. أهم ما في القضية اليوم هو عدم تطور الأمور نحو الصدمات على الأرض، بينما بات قرار الجيش هو السماح بالتظاهر وفتح الطرقات الحيوية وتأمين معابر للمواطنين كون البلد لا يستطيع تحمل الشلل الذي سيزيد من أزمة البلاد التي لن يخرج منها فائز معه.

معركة الوجود بين التيار والقوات

لعل أبرز الانقاسامات التاريخية التي عادت الى الظهور، وهي لم تختفِ أصلا، كان ذلك الحاصل بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية.

هو صراع وجود غير قابل للحل مهما كانت التسويات. اليوم،

تدور في الشارع كما في السياسة مواجهة حادة بين الطرفين في مؤشر واضح إلى أن آخر جدران اتفاق معراب هوت، وأن المصالحة باتت سرايا، وكأن الزمن عاد دفعة واحدة إلى العام 1990 حين كان النزاع على أشده بين الطرفين، وكما في مرحلة السيطرة السورية في لبنان حتى العام 2005، إذ اشترك الطرفان في نضال الساحات والسجون في وجه سلطة ذلك الزمان حين كانت القوى المسيحية المؤثرة ممنوعة من المشاركة في الحكم. تواجه العلاقة بين التيار والقوات منذ فترة طويلة أزمة متعددة الأبعاد، بدءا بالنزاع على الأحجام والمواقع داخل السلطة مروراً بطريقة إدارة الدولة والتعامل مع ملفاتها، وصولاً إلى الانقسام الحاد حول الخيارات السياسية والاستراتيجية. طبعاً كل ذلك يخفي الصراع الكبير على الموقع المسيحي الأول في البلاد، أو لنقل الموقع الأول بين كل الطوائف، رئاسة الجمهورية بين زعيم القوات سمير جعجع ورئيس التيار جبران باسيل الذي تضرر كثيراً مما حدث في الأيام الأخيرة مثلما تضرر العهد في شكل كبير.

وعلى الرغم من محاولات الطرفين المتكررة لتنظيم الخلاف تحت سقف اتفاق معراب، إلا أن تضارب المصالح والحسابات حال دون ذلك، بحيث أن التباعد بينهما اتخذ منحى تصاعدياً خلال الأشهر الماضية، إلى أن حصل الفراق وتعزز بعد انطلاق حراك 17 تشرين الأول الذي فرض واقعا جديداً حاول جعجع كسبه عبر الانسحاب من الحكومة.

لم يتأخر رئيس حزب القوات في الإمساك بالسلم والعودة إلى قطار الحراك الشعبي، مفترضا أن هذا التوقيت هو الأنسب لتصفية الحسابات المترامية مع العهد، وإجباره إما على الرحيل كحد أقصى وإما على تقديم التنازلات كحد أدنى. قرر جعجع المجازفة، فلعب أوراقه على المكشوف، وطلب من وزرائه الأربعة الاستقالة، ملتحقاً بصفوف المعارضة السياسية والشعبية، خاضعاً لمزايدة حزب الكتائب الذي اتهمه بالضعف والمهادنة والنفاق عبر البقاء في الحكومة وإطلاق الخطاب المعارض.

اتخذ جعجع موقفاً ليس بجديد في الطعن بالحريري في الظهر، بينما وضعت القوات في إطار التجاوب البديهي مع صرخة الناس والاعتراض على نهج العهد والحكومة في مقاربة التحديات القائمة، وهي عناوين استهلاكية للشارع.

اعتقد التيار ببدء ذي بدء أنه سيقطف ثمار ذلك وهو كان يتمنى تلك اللحظة منذ زمن بعدما ضاق ذرعاً بالمعارضة القواتية من داخل صفوف الحكومة، تطبيقاً لسياسة اعتمدها جعجع طويلاً، وفق قناعة العونيين، وفحواها الانتفاعية والمراهنة على إسقاط الخصوم وتحقيق المكتسبات مسيحياً.

اعتقد باسيل أن هذه الاستقالة المتأخرة هي تنقية للصفوف الحكومية من المعرقلين الذين عطلوا مشاريعه وشوشوا على طروحاته، علما أن خروج القوات سيضعفها قبل سنوات ثلاث على انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون.

لكن يبدو أن القوات دخلت في مخطط كبير لإسقاط العهد، وقد احتل مناصروها ساحات كثيرة وأطلقوا شعارات خطيرة بدا أنها استعادت لغة الحرب الأهلية، وربما ليس غريبا على القوات امتهان سياسة كهذه كونها تحتفظ بشرائح معادية جدا لحزب الله وللخط الذي يمثله.

والخطورة تكمن في تصاعد سلوك القوات ليتخذ صبغة ميليشيوية كانت قد ظهرت في مراحل متعددة بعد خروج جعجع من السجن، مثل الذي حدث في 23 كانون الثاني 2007 حين نزل مناصروها لفتح الطرقات التي أقفلها مناصرو التيار بالقوة في زمن الإضراب الذي نفذته المعارضة حينذاك في وجه حكومة الرئيس فؤاد السنيورة.

يشعر التيار أن القوات تسعى إلى تنفيذ أجندة خاصة على ظهر المتظاهرين الصادقين، وأنها انتشرت على الأرض بلباس مدني، لتنفيذ أمر مهمة واضح وهو استهداف العهد من خلال رمزه ميشال عون والتيار عبر رمزه جبران باسيل .

في المقابل، يرى أنصار القوات أنهم استجابوا للوجدان الشارع الأمر الذي من شأنه أن يزيد شعبيتها في الشارع المسيحي، بدل أن تستهلك رصيدها في حكومة متعثرة ولا تملك فيها القوات دورا مؤثرا أو حيويا، ولاسيما وسط النفاهم الصامد، على الرغم من اهتزازه أحيانا، بين التيار وتيار المستقبل، علما أن القوات كادت ترفض المشاركة في هذه الحكومة.

أدرك جعجع أن البقاء في الحكومة أصبح عبئا ثقيلا، وأنه ليس من الحكمة بشيء أن يستمر في تعويمها، من دون أن تكون القوات شريكة حقيقية في رسم سياساتها، وبالتالي فهي تركت للأكثرية الوزارية أن تدفع ثمن خياراتها وتتحمل تبعاتها في ما اعتبرته محرقة الحكم.

يرى القواتيون أن الانسحاب من الحكومة يعيد إليهم ألق الشارع، فالقوات خسرت بضع مقاعد وزارية لتربح في المقابل فرصة رئاسية، إذ يظن جعجع أن ورقة باسيل احترقت إلى حد كبير، وأنه لم يعد مرشحا قويا لرئاسة الجمهورية بعد انتفاضة 17 تشرين الأول، وحتى لو لم ترتفع حظوظ جعجع، يكفيه أن تكون أسهم رئيس التيار المسيحي المنافس قد تراجعت كثيرا عقب الاحتجاجات الشعبية التي حملته، في معظمها، جزءا أساسيا من المسؤولية عما آلت إليه الأمور.

طبعاً، تبدو حظوظ جمع في الرئاسة صعبة جداً إن لم تكن مستحيلة، هو يراهن على المتغيرات كعادته، وفي إمكانه زعم توجيه ضربة للتيار والعهد، لكن باسيل يراهن في المقابل على عامل الوقت للخروج بأقل قدر من الخسائر من ضربة كبيرة وُجّهت إليه.